الألف لما انقلبت ياء تغيرت الهمزة فصارت ألفاً[1].

وناقش ابن خروف آراء أبي عثمان وأبي العباس وأبي علي في باب النون الثقيلة والخفيفة.

وكان قد أوضح في أول هذا الباب أن النونين تدخلان هنا للتأكيد والثقيلة ابلغ في التأكيد. وحذفت نون الرفع في المؤنث والمثنى والمجموع كما حذفت الضمة من المفرد وأشبهت لفظ المنصوب كما أشبه المفرد حين فتح لفظ المنسوب ومن هنا قال أبو عثمان لما فتح المفرد لهما حذفت النون في التثنية والجمع والمؤنث تشبيها بالمنصوب ولولا كون النون في الأفعال المضارعة علامة للرفع لم تحذف وسيبويه يجعل الحذف كونها علامة للرفع فاعتماد المبرد على قول المازني ورد قول سيبويه فاسد.

وأورد بعد ذلك بعض أبيات من الشواهد وعالجها علاجاً سريعاً ثم قال قال أبو علي الفارسي: قوله: كما أنك لم تجىء بها يعني النون مع اللام، قال فإذا جاز الا تأتي بالنون مع اللام مع أن اللام لازمة فألا تجيء بها مع الشرط أجوز، قال بعض أصحابه: قلت له ليس يجوز حذف اللنون التي مع اللام إلا في الضرورة. وإنما قال: وقد سمعنا منهم من يقول لتفعل والأكثر على ألسنتهم ما أخبرتك، قلت: وهذا تأول غير سديد لأن سيبويه إنما تكلم على النون مع ماضي الشرط وشبه ذلك بالنون واللام في القسم ثم رجع إلى الشبه فأجاز الاتيان بما والا يؤتي بها والاتيان بالنون مع ما والا يؤتى بها وكل حسن، ثم رجع إلى اللام فقال فأما اللام فإنها لازمة لليمين فشبهوا ما هذه إذ جاءت توكيداً قبل الفعل بهذه اللام التي جاءت لإثبات النون فاثبت النون هنا بقوله إذ جاءت لإثبات النون وأثبت اللام بقوله فأما

(1) الانتصار ـ 276/279؛ وانظر المغتضب 2/291 هامش.